مخطط المقياس

العُقُود الخاصّة1

الدكتور: أحمد بُولعراس

2024/06/03

الموسم الجامعي:

2024-2023

فهرس مقياس العُقُود الخاصّة1

1/ معلومات حول المقياس : 2

2/ معلومات حول الأستاذ(ة):.....3

3/ ملخص الدرس: 3

4/ محتوى المقياس:.....5

5/ المكتسبات القبلية: 6

6/ اختبار المكتسبات القبلية : 6

7/ أهداف التعليم:.....6

8/ طريقة التقييم:.....7

9/ أنشطة التعليم والتعلم:.....7

10/ المقاربة البيداغوجية:.....7

11/سيرورة العمل: 8

12/ مصادر للمساعدة:.....8

1/ معلومات حول المقياس :

المؤسسة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد: الحقوق

قسم:الحقوق
التخصص: قانُون الأعمال- قانُون المنافسَة والإستهلاك
المقياس: العُقُود الخاصّة1
الوحدة: وحدة التعليم الأساسية
نوع الدرس: محاضرة
الفئة المستهدفة : سنة ثالثة ليسانس حُقُوق تخصّص: قانُون خاص
الرصيد: 07 **المعامل:**02
طبيعة التقييم: اختبار كتابي
الحجم الساعي: 03 سا أسبوعيا (14 أسبوع)
التوقيت: الأحد :من 14:00- 17:00
المدرج : 08

2/ معلومات حول الأستاذ(ة):

أستاذ محاضرات الدكتور: أحمد بُولعراس

التواصل عبر البريد المهني: boulares.a@centre-univ-mila.dz

أوقات التواصل وأيام الاستقبال في قاعة الأساتذة :الأحد من 11.00- 12.30 والاثنين من: 9.30- 12.30.

3/ ملخص الدرس:

درج الفقه على تقسيم العقود المدنية أو تلك التي تخضع للقانون الخاص إلى عقود مسماة وأخرى غير مسماة، ولم يقصد المشرّع بتنظيم هذه العقود المسماة عدم الإعتراف بغيرها من العقود غير المسماة.

يقصدُ بالعقود المسماة في فقه القانون مجموعة من العقود كثيرة التداول في الحياة العملية، مثل: عقد البيع، عقد الهبة، عقد الشركة (مدنية كانت أو التجارية)، عقد المقاولة، عقد الوكالة ... إلخ، وقد نظّمها المشرّع الجزائري تنظيما مفصّلا نظرا لأهميتها الإقتصادية والإجتماعية وكثرة التعامل بهذا النوع من العقود في الحياة اليومية، وفي المقابل فإن العقود غير المسماة هي التي لم يتعرّض لها المشرّع الجزائري بالتقنين تاركا المجال للمتعاقدين بأن يبرمُوا عقودا حسب حاجاتهم لتبقى الحرية متاحة لطرفي العقد، وتبقى قاعدة " العقد شريعة المتعاقدين "سارية المفعول في إطار إحترام مبادئ النظام العام والآداب العامة.

وتكييف العقد وإعتباره عقدا من العقود المسماة أو إعتباره عقدا غير مُسمى لا يخضع لمجرّد اللفظ الذي يستعمله المتعاقدان أو التسمية التي يُتفق عليها المنشؤون للعقد فقد تكون خاطئة، خاصة إذا ما تبيّن أنهما إتفقا على عقد غير العقد الذي سميّاه " فلا عبرة بالألفاظ والمباني وإنما العبرة بالمقاصد والمعاني "، فقد يكون المتعاقدان مخطئين في التكييف القانوني للعقد الذي يبرمانه، وقد يتعمد المتعاقدان إخفاء العقد الحقيقي تحت إسم العقد الظاهر كالهبة أو الوصية التي ترد في صورة عقد بيع وهذا يحدث كثيرا لأسباب عديدة ومختلفة.

هذا، وقد يكون العقد بسيطا يتضمن عقدا واحدا كالبيع والإيجار، وقد يشتمل على أكثر من عقد في عقد واحد ويسمى في هذه الحالة عقدا مركبا أو مُختلطا كما في العقد المبرم بين صاحب الفندق والزبون فهو عقد يجمع بين عقد الإيجار والبيع والخدمات في آن واحد.

وقد نظّم المشرع الجزائري العقود المسماة على النحو الآتي:

1- العقود المتعلقة بالملكية: ورد تنظيم إحكامها في الباب السابع من الكتاب الثاني من القانون المدني الجزائري في المواد من 351 إلى 466 من القانون المدني الجزائري، وهي على التوالي: عقد البيع (المواد من 351 إلى 412 من القانون المدني)، عقد المقايضة (في المواد من 413-إلى 415 من نفس القانون)، عقد الشركة المدنية (في المواد من 416 إلى 449 من نفس القانون)، عقد القرض الإستهلاكي (في المواد من 450 إلى 458 من نفس القانون)، وعقد الصلح (في المواد من 459 إلى 461).
2- العقود المتعلقة بالإنتفاع بالشيء: نظمها المشرّع الجزائري في الباب الثامن من الكتاب الثامن في المواد 467 إلى 548 من القانون المدني الجزائري، وهي تباعًا: عقد الإيجار (المواد من 467 إلى 537 من نفس القانون)، وعقد عارية الإستعمال (في المواد من 538 إلى 548 من نفس القانون).
3- العقود الواردة على العمل: ونظمها المشرّع الجزائري في الباب التاسع من نفس الكتاب في المواد من 549 إلى 611 من القانون المدني الجزائري، وهي: عقد المقاولة (في المواد 549 إلى 570 من نفس القانون)، عقد التسيير (الفصل الأول مكرّر من الباب التاسع الكتاب الثاني في المواد من 01 إلى 10)، عقد الوكالة (في المواد من 571 إلى 589 من نفس القانون)، عقد الوديعة (في المواد من 590 إلى 601 من نفس القانون)، وعقد الحراسة (في المواد من 602 إلى 611 من نفس القانون).
4- عقود الغرّر: تعرّض لها المشرّع الجزائري في الباب العاشر من ذات الكتاب في المواد من 612 إلى 643 من ذات القانون، وتتضمن عقد القمار والرهان (المادة 612 من نفس القانون)، عقد المرتب مدى الحياة (في المواد من 613 إلى 618 من

نفس القانون)، وعقد التأمين المدني (في المواد من 619 إلى 643 من نفس القانون).

5- عقد الكفالة: أدرجهُ المشرّع الجزائري ضمن أحكام الباب الحادي عشر دائما في نفس الكتاب في المواد من 644 إلى 673 من القانون المدني الجزائري.

وعليه يعتبر مقياس العُقُود الخاصّة الموجه لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصّص قانُون خاصْ من أهم المقاييس كونه يُهدف من خلال تدريسه إلى :

تمكين الطالب من دراسة والتعرّف على العقود المسماة من خلال دراسة أحكام عقد البيع وأحكام عقد الإيجار بإعتبارهما أهم التصرّفات القانُونية التي تقُومُ عليها المعاملات المالية.

4/ محتوى المقياس:

يحتوي مقياس العقُود الخاصّة1 على محورين رئيسيين، دعمت كل محور سلسلة من الأسئلة تسمح بالقدرة على استيعاب أكثر للمفاهيم وهي:

مقدمة

المحور الأول : آركَان عقد البيع وآثاره

نتطرق فيه إلى مجموعة العناصر التالية:

أوّلا: أركان عقد البيع

1- التراضي

أ- وُجُود التراضي

ب-صحة وجُود التراضي

ت-البيوع الموصوفة

2- محل عقد البيع

أ- المبيع كمحل لعقد البيع

ب-الثمن كمحل لعقد البيع

ثانيًا: آثار عقد البيع

1- إلتزامات البائع

أ- إلتزام البائع لنقل الملكية

ب-الإلتزام بالتسليم

ت-إلتزام البائع بضمان التعرّض وإستحقاق المبيع

ث-إلتزام البائع بضمان العيُوب الخفيّة

2- إلتزامات المشتري

أ- إلتزام المشتري بدفع الثمن
ب-إلتزام المشتري بدفع نفقات وتكاليف المبيع
ت-إلتزام المشتري بتسليم المبيع
أسئلة أو واجبات يقوم بها الطلبة

المحور الثاني: أركان عقد الإيجار وآثاره

أوّلا: أركان عقد الإيجار

ثانيا: آثار عقد الإيجار

1- إلتزامات المؤجر
2- إلتزامات المستأجر

أسئلة أو واجبات يقوم بها الطلبة

5/ المكتسبات القبلية:

لكي يستطيع الطالب استيعاب هذا المقياس بسهولة يجب أن يكُون على دراية بمضمون مقياس المدخل إلى العلوم القانونية (مصادر الإلتزام، أحكام الإلتزام).

6/ اختبار المكتسبات القبلية :

من اجل تحديد المكتسبات القبلية يتم إجراء تقييم حول هذه المعارف قبل البدء في تدريس المحاضرات. حيث تم وضع **اختبار المتطلبات القبلية** في **شكل سؤال بإجابة قصيرة**.

7/ أهداف التعليم:

عند الانتهاء من المقياس التعليمي سيكون الطالب ملما بأهداف المقياس بناء على مستويات بلوم المعرفية :

- **مستوى المعرفة والتذكر** : يتوقع من الطلاب في هذا المستوى أن يستعيدوا المعلومات من الذاكرة (المكتسبات القبلية) حيث يقوم الطلاب بحفظ التعريفات المرتبطة بموضوع العقود الخاصّة ،يتم إعطاء الطلاب أسئلة اختبار بإجابة قصيرة أو باختبارات متعددة ويطلب منهم الإجابة عليها بهدف استحضار ما لديهم من مكتسبات فيما يتعلق بالقانون بصفة عامة ومختلف القوانين التي تنظم مختلف المهن.
- **مستوى الاستيعاب والفهم** : يقوم الطلاب ببناء وصلات جديدة في عقولهم حيث يقومون بتحديد الخصائص الأساسية التي تسمح لهم بتحديد مختلف المتغيرات

والمفاهيم المتعلقة بالمقياس ،وهنا نعطي الطالب بعض الأسئلة المتنوعة انطلاقا مما تم الاستفادة منه وفهمه للدرس.

- **مستوى التحليل:** تحليل الطالب أهم الفروقات بين مختلف المواد القانونية ومحتوى المواد التي تضمنتها مختلف النصوص القانونية من قوانين ومراسيم تنظيمية المرتبطة بكل مهنة سواء مهنة المحاماة أو مهنة القضاة أو غيرها من المهن الأخرى، لاسيما في حالة ما كانت قضايا جنائية تستلزم التحليل العميق.
- **مستوى التركيب :** تجميع الطالب لمعلومات من شأنها أن تساعده في إعادة بناء تصوره حول أساليب سير هذه المهن وطبيعتها وخصوصياتها ويعيد تركيبها في شكل نسق كلي.
- **مستوى التقييم:** يتمكن الطالب في هذا المستوى من التقييم وإبداء رأيه حول مختلف العقود التي تخضع في تنظيمها للقانُون الخاصْ التي يمكن لطلاب الحقوق في هذا التخصص من تقييم أهم مزايا وعيوب هذه العقود عند تحريرها وكذلك عند التنفيذ.

8/ طريقة التقييم:

التقييم النهائي من خلال :التقييم بواسطة امتحان كتابي حضوري في آخر السداسي يحتوي على كل ما تم التطرق إليه ومناقشته في المحاضرة.

9/ أنشطة التعليم والتعلم:

لكي يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق إليها أثناء المحاضرة والقدرة على القيام بكل نشاطات التعلم انتظر منكم الحضور المستمر للمحاضرة وتدوين كل المعلومات وأخذ رؤوس أقلام لكل ما تم مناقشته بالإضافة إلى المشاركة في المناقشات وطرح كل الأسئلة التي لم تتوصلوا إلى الإجابة عنها وتبادل الآراء وواجهات النظر حول المواضيع المطروحة لإثراء المكتسبات .

10/ المقاربة البيداغوجية:

تعتمد المهارات المستهدفة على ثلاث ركائز وهي المعرفة، الخبرة المكتسبة من المعرفة،توظيف المعرفة وهده الكفاءات مهمة في عملية التعلم وتحتاج إلى منهجية ليكون الطالب قادرا على تحقيقها كما ستدعم بتقويمات لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة.

بالنسبة للمعرفة: في هذه المحاضرة سيكتسب الطالب كفاءة القدرة على التعرف والتعلم وفهم جميع العقود المدنية والتجارية وتكتسب هده الكفاءة عن طريق تخزين كل

المعلومـات والمفـاهيم الخاصـة بالدرس وتدعم هده الكفاءة بأسئلة نظرية حول مدى فهم واستيعاب المعلومات

- **الخبرة المكتسبة**: وهي كيفية تطبيق هده المعارف والمفاهيم والمعلومات حـول العقود الخاصّة بما يحويه من مهن وما تتضمنه هده المهن من نصوص قانونية تنظمها وحقوق وواجبات كل طرف في هذه العقود، تدعم هذه الكفاءة ببعض الأسـئلة والمناقشـات والأمثلـة التي تزيد من استيعاب الدرس و تثري المفاهيم المقدمة .

- **توظيـف المعرفـة** : تتمثـل فـي تطبيـق المفـاهيم المكتسـبة علـى ارض الواقـع أي فـي مختلـف المجالات التي تـدخل ضـمن العقود الخاصّة هـذا الأخيـر الـتي تتضمن أهم العقود المدنية والتجارية وشروطها ضمن النصوص القانونية المتضمنة لها.

11/سيرورة العمل:

مقيـاس العقود الخاصّة مقسم إلـى حصـة محاضـرة حيث يتم من خلالها التعرف واكتساب المعارف والمفاهيم اللازمة النظرية لتوظيفهـا وتطبيقهـا وباعتبار أن المحاضرة متعلقة بالعقود المدنية التجارية فيجب تحليل المـواد القانونيـة فـي المحاضرة اسـتنادا إلـى مـا ورد فـي القوانين والسند القانوني المنظم لكل مهنة إضـافة إلـى وضـع تمـارين وأسـئلة بإجابـات قصـيرة وكـذلك سـؤال أحـادي الاختيـار مـن اجـل قـدرة ومعرفـة إدراك الطالـب بمحتـوى المـادة سـواء مـن الناحيـة النظريـة مـن جهـة وتطبيقها عمليا.

12/ مصادر للمساعدة :

على الطالب الاطلاع على المصادر والمراجع التي وضعت تحـت تصـرفه ودلـك لضـمان السـيرورة الجيدة لاكتساب كل الكفاءات المستهدفة ومن ثم النجاح المؤكد.

- أنور العمروسي، الدعاوى المسماة في القانون المدني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2002.
- سعيد أحمد شعلة، قضاء النقض المدني في العقود، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- عز الدّين الدناصُوري، المسؤُولية المدنية في ضوء الفقه والقانُون، المكتب الفنّي للإصدارات القانونية، الإسكندرية، 1999.
- معوّض عبد التوّاب، المرجع في التعليق على نصُوصْ القانون المدني،ط5، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- أنور العمرُوسي، الملكية وأسباب كسبها في القانون المدني، دار محمُود للنشر، مصر، 1999.

- أحمد خليل، أصُول المحاكمات المدنية، منشُورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- محمد حسن قاسم، الإقبات في المواد المدنية والتجارية، الدار الجامعية الجديدة.
- عكاشة محمد عبد العال، الإجراءات المدنية والتجارية الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، منشُورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000.
- جاك غستان ت: منصور القاضي، المطوّل في القانون المدني (تكوين العقد)، ط 2، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيرُوت، 2008.
- سعيد أحمد شعلة، قضَاؤ النقض المدني في الإجراءات المدنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
- محمد حسن قاسم، القانون المدني، منسورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- موريس نخلة، الكامل في شرح القانون المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001.
- محمد جاد، أحكام الإلتزام التضامني في القانون المدني الفرنسي والمصري، منأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- عبد الرزاق أحمد السنهُوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأوّل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.